الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦٧

الثلاثاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة السيدة لوكاس (لوكسمبورغ).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها للأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

تقرير الأمين العام (A/65/344)

مشروع القرار (A/65/L.31)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/65/82 و A/65/290 و A/65/356)

مشاريع القرارات (A/65/L.45 و A/65/L.47 و A/65/L.48)

(ب) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/65/77)

مشروع القرار (A/65/L.46)

(ج) **تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها**

تقرير الأمين العام (A/65/341)

مشروع القرار (A/65/L.25)

(د) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقريرا الأمين العام (A/65/335 و A/65/357)

السيد روسي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): شهد العام ٢٠١٠ كارثتين إنسانيتين كبريين: وهما الزلزال الذي وقع في هايتي في ١٢ شباط/فبراير والفيضانات التي وقعت في باكستان خلال فصل الصيف. وأبرز هذان الحدثان عمل النظام الإنساني والقيود المفروضة عليه بصفة عامة وقدرات وكالات الأمم المتحدة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي هذا السياق، ترحب سويسرا بتقرير الأمين العام عن ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/65/82). وتبين تلك الوثيقة أنه قد تم إحراز تقدم كبير وأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

فيما يتعلق بالتقدم الذي تم إحرازه، فإن سويسرا تود إبداء أربع ملاحظات. أولا، ترحب سويسرا باستنتاجات الأمين العام وتوصياته. وعلى وجه الخصوص، نحن نؤيد التوصيات المتعلقة تحديدا بالمبادئ الإنسانية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي والحاجة إلى أن تعمل الأطراف الإنسانية بما يتماشى مع المعايير المقبولة. ولاحظنا مع القلق أنه ما زال لا يتوفر أي ضمان لإمكانية الوصول سريعا وبدون عائق إلى الضحايا في كثير من الحالات. ويشكل هذا عقبة رئيسية أمام فعالية المساعدة وحماية المدنيين. ويجب على جميع الأطراف المعنية احترام القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، وضمان إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين.

ثانيا، نؤكد الحاجة إلى تنسيق عمليات تقييم الاحتياجات، كما جاء في الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام. وسيكتسي ذلك أهمية بالغة لتمكين التدخل الإنساني من جانب الأمم المتحدة والتركيز بشكل أفضل على الاحتياجات المحددة للضحايا. وترحب سويسرا باستمرار الأمم المتحدة وشركائها في تنسيق وإدماج تقييمات الاحتياجات ذات الصلة، ونحن نشجع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة عملها في هذا المجال. وهناك حالات تصدر فيها تقارير وأرقام مختلفة بشأن نفس العمليات. وفي ذلك الصدد، فإن تحقيق التنسيق يحسن اتساق وفعالية إدارة المعلومات فيما بين الوكالات، وفي نهاية المطاف، مصداقية مؤسسات الأمم المتحدة في هذا المجال.

أما ملاحظتنا الثالثة فإنها تتعلق بتعيين الموظفين. إن التوظيف والتدخل السريعين يكتسيان أهمية بالغة في الحالات الإنسانية العاجلة. وفيما يتعلق بالتوظيف في الميدان، نحن نؤيد تماماً الفكرة الواردة في الفقرة ٦٢ من التقرير فيما يتعلق بإنشاء قائمة استجابة لحالات الطوارئ. وستيسر هذه الوسيلة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية القيام بالتوظيف الميداني السريع. إننا إذ نتيح المجال لنشر الموظفين المؤهلين الذي هم على دراية بالمنطقة، فإن هذا التدبير يمكننا أيضاً من تسريع وتحسين نوعية الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. ومن المنطلق نفسه، تؤيد سويسرا بقوة زيادة التعاون المنهجي بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة الدعم الميداني.

تتعلق نقطتنا الرابعة بالوقاية من الكوارث. وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٠ عدة زلازل عنيفة أثرت على الملايين من البشر وتسببت في أضرار بلغت تكلفتها البلايين من الدولارات. وتضرر من الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير ثلاثة ملايين شخص. وكانت الآثار الناجمة عن الكارثة في باكستان أكبر من كل قياس.

إن وفدي مقتنع بأن تحسين التخطيط المسبق القائم على خطط واضحة المعالم لإدارة الكوارث على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية قد يحسن استجابتنا لحالات الطوارئ. وفي ذلك السياق، تؤيد سويسرا توصية الأمين العام بدعوة الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد الأهداف المنطوية على الاستثمار. كما نشجع الدول الأعضاء، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على تحديد المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنمائية العامة التي يتعين استثمارها في مجال الحد من أخطار الكوارث وإعداد التقارير ذات الصلة. وقد أكد الأمين العام هذه التوصية في تقريره.

أود أن أثير نقطتين أخريين، فيما يتعلق بالتحديات المتبقية. أولاً، ترد في التقرير عدة إشارات إلى التنسيق المدني – العسكري. وقد ازدادت هذا العام أهمية المناقشات بشأن الدور العسكري في الاستجابة الإنسانية. ويزداد الاهتمام بالتنسيق المدني – العسكري فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، مما يثير عددا من المسائل من قبيل إبقاء المجال الإنساني والأدوار والمسؤوليات الإنسانية في إطار هيكل القيادة للأمم المتحدة والدور الذي تقوم به.

المسألة الأخرى التي تبرز في هذا السياق هي مسألة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وسيكون من المفيد أن تتخذ الأمم المتحدة موقفا إزاء هذه المسألة، وهو ما يمثل تحديا كبيرا في تنفيذ القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بإحراز التقدم المشجع الذي تمثل في التوقيع على مدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بجنيف.

ختاما، فيما يتعلق بالتمويل من أجل العمل الإنساني فإن الموارد المتاحة ليست كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ولئن كنا ندرك الجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين الفعالية والشفافية، فإن سويسرا تقترح على الأمم المتحدة زيادة تكثيف جهودها الرامية إلى تأمين التمويل والتبرعات من مصادر أخرى، بما في ذلك القطاع الخاص ومؤسساته.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): من الواضح أن مناقشة اليوم توفر فرصة أساسية لاستعراض التحديات التي واجهتها منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات الإنسانية خلال العام الماضي وللتفكير في مدى الحاجة إلى العمل معا على تعزيز النظام الإنساني الدولي في عام ٢٠١١ وما بعده.

اتخذت الجمعية العامة قبل تسع عشرة عاما القرار ١٨٢/٤٦ بشأن تقديم المساعدة الإنسانية. كما نعلم، فإن القرار يحدد المبادئ والأولويات الحيوية الهامة اليوم كما كانت في عام ١٩٩١، بما في ذلك مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وعلى مدى العقدين الماضيين، عملنا معا باعتبارنا المجتمع الدولي لتحسين تنسيق وفعالية الاستجابات الإنسانية. وقد أحرز تقدم حقيقي على مدى السنوات القليلة الماضية. لقد بدأت تثبت جدوى نظام المجموعات، كما يتضح من تقييم المجموعات الذي استكمل في وقت سابق من هذا العام – رغم أننا يجب أن نعترف بأننا لم نفعل ما فيه الكفاية فيما يتعلق بالمجموعات. وعلينا أن نواصل جهودنا لكفالة عملها فعلا على نحو فعال في الميدان.

إن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يعمل الآن بشكل جيد كآلية أساسية لتسهيل الاستجابة في الوقت المناسب. وستواصل أستراليا، على نحو ما أعلن بالأمس، زيادة مساهماتنا في الصندوق على مدى السنوات المقبلة.

لقد شهدنا أيضا استثمارات كبيرة في مجال التأهب للكوارث وآليات التنسيق على الصعد الوطنية، وهو ما يتيح استجابة أسرع وأكثر فعالية، تقودها الحكومات الوطنية ذاتها. ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي والأمم المتحدة المزيد من الخطوات للاعتراف بتلك القدرات الوطنية ودعمها حيثما أمكن.

لقد أحرز تقدم، لكن تنسيق الاستجابة الإنسانية لا يزال واحدا من أكثر المهام الصعبة التي تواجه منظومة الأمم المتحدة وتواجهنا كدول أعضاء. وكما نعلم جميعا، ما فتئت الاحتياجات الإنسانية تزداد على الصعيد العالمي. كما أصبحنا جميعاً ندرك بشكل متزايد الصلات الخطيرة بين تغير المناخ والظواهر الجوية الأكثر تواترا وشدة.

إن نطاق وحجم الأزمات هذا العام في باكستان وهايتي بيّن بصفة خاصة الحاجة الماسة إلى مواصلة تعزيز الفعالية والمساءلة لاستجابتنا الإنسانية. وعلينا أن نواصل مراعاة الدروس المستفادة من باكستان وهايتي من أجل تعزيز استجابتنا في المستقبل.

وتذكرنا هذه الأزمات أيضا أنه مع أن الأسباب المباشرة للأزمات الإنسانية قد تكون واضحة للغاية، فإنه يتعين عمل المزيد للتعرف على الصلات بين الأزمات الإنسانية والتنمية ومعالجتها. وعلينا تنسيق الجهود الإنمائية والعمل الإنساني لمعالجة المسائل الكامنة التي تؤجج حلقات النزاعات المسلحة والتعرض لخطر الكوارث.

ولا بد أيضا من زيادة تركيزنا على الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها. لقد ترأست أستراليا وموزامبيق، هذا الأسبوع، إطلاق تقرير جديد مهم للأمم المتحدة والبنك الدولي معنون ''الأخطار الطبيعية، والكوارث غير الطبيعية''، الذي يحلل اقتصادات الحد من مخاطر الكوارث. ويوجز التقرير نتائج البحوث المتراكمة والجديدة مدللا على أن المنع يؤتي ثماره، إذا تم بشكل سليم، وأن المنع، في الواقع، لا يكلف أكثر بالضرورة. ويسوق التقرير حججا دامغة للعمل من أجل إدارة المخاطر في المستقبل والحد من التكاليف البشرية والاقتصادية للكوارث. إنه دراسة أود أن أوصي الدول الأعضاء بها باعتبارها ذات فائدة كبيرة في تمكين الاختيارات السياسة المستنيرة من جانب الحكومات والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي والقطاع الخاص.

ستكون الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث المقرر أن تعقد في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، فرصة هامة للمجتمع الدولي ليركز على تعزيز التأهب للكوارث والحد من المخاطر.

في أوقات الأزمات، تدفع الأزمة الإنسانية بسهولة الناس الذين يعيشون بالفعل وجودا محفوفا بالمخاطر بسبب الفقر والتمييز، إلى حافة البقاء على قيد الحياة. إن الناس الأكثر ضعفا في المجتمع هم الذين يعانون أشد المحن والاستبعاد من الجهود الإنسانية والإنمائية. ويشمل هذا، بصفة خاصة النساء والفتيات، وهن الأكثر تعرضا للخطر في أوقات الأزمات. ويشمل أيضا الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يشكلون ما يصل إلى ٢٠ في المائة من أفقر الأفراد في البلدان النامية وهم أكبر الأقليات الأكثر حرمانا في العالم. ومقابل كل طفل يقتل في النزاع، يصاب ثلاثة، مما يسفر عن إعاقة دائمة قد تؤدي إلى العجز.

إن النساء والفتيات ذوات الإعاقة تتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، تجعلهن أكثر تعرضا من نظرائهن ومن النساء غير المعوقات لخطر العنف القائم على أساس نوع الجنس والاعتداء الجنسي والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال. هذا أمر غير مقبول.

نحن نأخذ مأخذ الجد التزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما المادة ٣٢ بشأن التعاون الدولي. ونعمل مع الشركاء في المجال الإنساني لضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة في جميع جوانب السياسات والتخطيط والاستجابة في المجال الإنساني والاستفادة منها. ونحث جميع الدول الأعضاء، والمجتمع الإنساني ومنظومة الأمم المتحدة على مواءمة جميع جوانب المساعدة الإنسانية مع مبادئ وأهداف تلك الاتفاقية.

ويسرنا أن نؤيد اليوم اعتماد عدد من مشاريع القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بتقديم المساعدة الطارئة ومساعدة إعادة الإعمار إلى هايتي وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من البلدان المتضررة

من الإعصار توماس، وتلك المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ونحن من مقدمي جميع مشاريع القرارات هذه.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، يسعدني بصفة خاصة أن أشير إلى إعلان وزير خارجيتنا في رام الله بالأمس أن أستراليا سوف تزيد مساعداتها، وتقدم ثلاث سنوات من التمويل المنتظم الذي يصل إجماليه إلى ١٨ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويدعم هذا الاستثمار ٩٠ مليون دولار قدمناها إلى الوكالة خلال السنوات القليلة الماضية. وسوف نقدم أيضا ما يصل إلى ٥٠ منحة دراسية للدراسات العليا على مدى السنوات القليلة المقبلة لتلبية الأولويات الفلسطينية. وتهدف هذه المنح إلى إعطاء مزيد من الفلسطينيين المهارات اللازمة للإدارة الفعالة لدولة فلسطينية في المستقبل – دولة نتوقع أن تخرج إلى حيز الوجود في غضون السنة المقبلة. وسوف نقدم أيضا ٢٠ مليون دولار إضافية هذا العام عن طريق البنك الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية.

وفي الختام، تود أستراليا أن تشيد بشجاعة والتزام العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين يعملون بلا كلل وبلا خوف في كثير من الأحيان في بعض المناطق النائية والخطرة في العالم لتقديم المساعدة الإنسانية. إن حمايتهم هي الشغل الشاغل، ونحن نعرب عن تقديرنا الكبير لعملهم في بيئات أكثر صعوبة اليوم من أي وقت مضى.

كما نؤكد من جديد دعمنا لوكيلة الأمين العام آموس وفريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فيما يواصلون عملهم الحيوي لبناء نظام إنساني أكثر فعالية ومساءلة.

إن أستراليا ذاتها تعيش في واحد من أكثر الأجزاء المعرضة للكوارث في العالم. وكان التأهب لمواجهة الكوارث والمساعدة الإنسانية يمثلان دائما أحد الأولويات الأكثر إلحاحا للمساعدات الدولية لأستراليا. وسيمثل هذا أولوية أكبر بالنسبة لنا في المستقبل؛ ولا بد أن يكون كذلك.

السيدة بروبل – ملكيور (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): لدى إمارة موناكو التزام إنساني طويل الأمد يمتد إلى أكثر من ٥٠ عاما. إن تفانيها في مساعدة من هم أكثر ضعفا والناس في حالات الطوارئ كان ظاهرا على مر السنين في السياسات التي تجعل المساعدة الإنسانية واحدة من أولوياتنا. نحن نقدم المساعدة الإنسانية استجابة لحالات الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان، بموافقة البلدان المتضررة مع الاسترشاد بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من جهة، والمبادئ الأساسية للحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨٢/٤٦، من جهة أخرى. لذلك فإن مسؤولية كفالة إمكان توفير هذه المساعدة في الوقت المناسب وبشكل خال من المخاطر والعقبات، تقع على عاتق الدول التي يحتاج سكانها إلى المساعدة الإنسانية، من أجل الحد من تأثير الكوارث على الضحايا وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

وفي ذلك الصدد، يشاطر وفدي الأمين العام قلقه فيما يتعلق بالزيادة المثيرة للقلق في التهديدات والهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الذين أصبحوا أهدافا سياسية ويتعرضون لجرائم تشمل في أحيان كثيرة الإرهاب والاختطاف والمضايقة أو غيرها من أشكال الترهيب.

ولذلك من الضروري مراعاة أحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي

الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والبروتوكول الاختياري الملحق بها – الذي نرحب بدخوله حيز النفاذ في ١٩ آب/أغسطس – أثناء المفاوضات بشأن اتفاقات المقر وتحديد ولايات البعثات.

وعلى الرغم من أن وفدي يرحب بحرارة بالتدابير المتخذة لتحسين نظام إدارة الأمن – وهي تدابير تستند بشكل خاص إلى التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (انظر A/55/305) وتشمل اعتماد نظام جديد لمستويات الأمن يتم تحديده على أساس تقييم مهيكل للمخاطر الأمنية في الميدان، فضلا عن صياغة مبادئ توجيهية بشأن المخاطر المقبولة، وإنشاء الفريق التنفيذي المعني بالأمن – فإننا لسنا أقل اهتماماً بمصير الموظفين المعينين محليا.

وتعرض موظفي المنظمات غير الحكومية لمثل هذه المخاطر الأمنية – وهم أناس تقع عليهم في الغالب مسؤولية تقديم المساعدة الإنسانية في الميدان – يسلّط الضوء على الحاجة لتطوير إستراتيجية ”معا من أجل إنقاذ الأرواح“، التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن بين كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لا سيما من خلال تبادل المعلومات ونشر أفضل الممارسات في ذلك المجال.

ويدعم وفدي جميع الجهود المبذولة لمكافحة كل أعمال العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية، فضلا عن تعزيز التنسيق على جميع المستويات لتحقيق ذلك الهدف.

وعلى ضوء الاحتياجات الإنسانية، التي استمرت في الازدياد في جميع أنحاء العالم هذا العام وجعلت ٤٨ مليون نسمة في حاجة إلى المساعدة في حالات الطوارئ، هناك أيضا حاجة متزايدة لتعبئة الموارد المالية. ونظرا لاتساع نطاق الكوارث الطبيعية وشدتها عام ٢٠١٠، واجه المجتمع الدولي مستويات قياسية من المدفوعات.

وفي بداية الأسبوع، قدمت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ تقريرا عن التمويل التاريخي الذي وفّره الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للاستجابة لحالات الطوارئ المناخية والزلازل والجفاف. وشاركت إمارة موناكو في مؤتمر إعلان التبرعات، وتشرفت بالمساهمة في الصندوق منذ إنشائه.

علاوة على ذلك، قررت حكومة موناكو، في ضوء تزايد الاحتياجات، زيادة ميزانيتها لتقديم المساعدات الإنسانية بنسبة ٢,٥ في المائة في الفترة الممتدة من الآن على عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل ١٠ في المائة تقريبا من مساعداتنا الإنمائية الرسمية.

وستقوم خطة الطوارئ التي تعتزم الإمارة إعدادها على مدى السنوات القليلة المقبلة على أساس المبادئ الثلاثة التالية: تقديم الدعم المالي من خلال صناديق الاستجابة العامة، وكذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة المختصة، مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف؛ وتقديم المساعدة تدريجيا في الميدان من خلال موظفين مؤهلين وتوفير الإمدادات لتلبية احتياجات السكان المتضررين؛ وإنشاء برامج للتعمير أو إعادة التأهيل أو الوقاية في الفترة التي تعقب الأزمة. وتسعى هذه الرؤية الجديدة لجعل المساعدة الإنسانية جزءاً من استراتيجية طويلة الأجل، وتحقيق الأهداف الإنمائية عندما يتم تجاوز عتبة الضعف لدى بعض السكان.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان حكومتنا للعاملين في المجال الإنساني، الذين يعملون تحت ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان لتنفيذ مهمتهم النبيلة. وأؤكد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعمنا الكامل.

السيدة مورغان سوتومايور (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك بعقد هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة سنوية للنظر في التحديات في الميدان الإنساني والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه للدور الريادي الذي تؤديه الأمم المتحدة لدى تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ونجدد التزامنا بتعزيز الآليات المتاحة للمنظمة للاستجابة السريعة والموثوق بها بتقديم المعونات.

وقد أعرب وفدي، خلال المناقشات السابقة، عن قلقه إزاء تعقيد المسائل الإنسانية، التي تتفاقم جراء العديد من التحديات والأزمات. وتعوق هذه الحالة وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل آمن، مما يعرقل قدرتهم على الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. كما يؤثر ذلك على قدرتنا الوقائية التي يتعين علينا أن نعززها من أجل الحد من ضعف المجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

وفي السياق نفسه، تود المكسيك أن تتناول مسألتين تعتقد أنهما ضروريتان لتنسيق المساعدة الإنسانية. أولا، اسمحوا لي أن أشير إلى بناء القدرات من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ. يعتبر بلدي بناءَ القدرات من أجل الوقاية والاستجابة والانتقالَ إلى التنمية شرطاً رئيسياً للتنسيق بفعالية وكفاءة. ولذا فإننا نرحب بالأهمية التي اكتسبتها هذه المسألة في حوارنا، على النحو الوارد اليوم في مشروع القرار الإطاري المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/65/L.45)، الذي يشير بشكل متكرر لهذه المسألة.

وتقر المكسيك بأنه يجب القيام ببناء القدرات لمصلحة الدول، لأنها المسؤولة عن تنظيم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وتنسيقها وتقديمها. وهذه فرصة سانحة حالياً يجب علينا جميعاً أن نستثمر فيها، إذْ لا يهم متى أو أين تنشأ الحاجة الإنسانية: فجميع الاحتياجات مترابطة، وبتوافر القدرات الملائمة، يمكن أن تصبح جزءا من حلقة مثمرة.

ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية. ويشكل هذا القرار اليوم حجر زاوية وإطاراً مرجعياً ملزماً لنا جميعا. وتعتقد المكسيك أن لدينا الفرصة، عشية ذلك الاحتفال، لمواصلة التفكير في سُبل تعزيز نطاق العمل الإنساني. ويعتقد وفدي أن هذا النقاش ينبغي أن يساعد في توسيع تقييمنا للجوانب الوقائية، وهذا التقييم يشكل النقطة الثانية التي أود أن أشير إليها.

نحن نؤمن إيماناً راسخا بمزايا الوقاية من حيث نسبة التكلفة إلى المنفعة. لذا فنحن مقتنعون بأنّ علينا أن ننشئ الهياكل الأساسية والأدوات التي ستسهم في بلوغ ذلك الهدف. وتعتقد المكسيك أن من المهم أن يكون هناك صندوق لتشجيع وتعزيز وتمويل مشاريع تهدف لمنع وقوع الأزمات الإنسانية – صندوق يستطيع أن يقلص تدريجيا استخدام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وفي الختام، تؤكد المكسيك التزامها بتعزيز نطاق الجهود الإنسانية. ونؤكد مجددا دعمنا لجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكيلة الأمين العام فاليري أموس، التي ستساعدنا قيادتها على تحقيق الأهداف التي توحّدنا اليوم.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنه حقا لشرف لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومتَي السويد والهند. ونود، في البداية، أن نشكر الأمين العام على التقارير التي جرى إعدادها لمناقشتها في إطار بنود جدول الأعمال التي ننظر فيها.

تعرقل الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية التقدم وتدمّر الثمار التي جُنيتْ بشق الأنفس من خلال جهود إنمائية مضنية، وغالباً ما تعود بالدول، وهي تسعى

لتحقيق التقدم، عشرات العقود إلى الوراء. في سياق أوجه الضعف البشري إزاء حالات الطوارئ، فإن الشرائح الأضعف اقتصادياً واجتماعياً من السكان هي الأكثر تضررا.

إن حجم ونطاق بعض الكوارث الطبيعية غير المسبوقة التي شهدها العالم هذا العام، وتأثيرها الكارثي والمآسي والصدمات الناتجة عنها، قد أكدت مرة أخرى، أكثر من أي وقت مضى، على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم جهود الإغاثة في البلد المتضرر. وإلى جانب الكوارث الطبيعية، لا تزال التقلبات المالية والاقتصادية في كثير من البلدان تفاقم أوجه الضعف لدى الملايين من الناس. لذلك، ليس من المبالغة في شيء التشديد على ضرورة تنسيق المساعدة الإنسانية وإيصالها على نحو فعال.

وتجدد السويد والهند التأكيد على التزام حكومتيهما الكامل بالقرار ١٨٢/٤٦. ويجب تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة.

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن المبادئ التوجيهية تفرض الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وأن المساعدة الإنسانية ينبغي تقديمها بموافقة البلد المتضرر، ومن حيث المبدأ، استنادا إلى نداء يوجهه ذلك البلد.

إن القرار ١٨٢/٤٦ في جوهره دعوة إلى التضامن الدولي. وتعتقد الهند والسويد أن لقدرات الأمم المتحدة ودورها أهمية محورية في ذلك الصدد، وأن تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية وإيصالها بحاجة إلى مزيد من التعزيز. وقد حسنت ابتكارات، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ونظام المجموعات وزيادة قوة منسقي الشؤون الإنسانية، فعالية الاستجابة الدولية ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لنكون قادرين على تلبية الاحتياجات المتزايدة. ومن شأن ذلك تعزيز قدرات التنسيق العملية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتحسين تقديم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية للمساعدة الإنسانية وزيادة المساءلة أمام أصحاب المصلحة.

ويسعد الهند والسويد أن تلاحظا أن عمل الصندوق في تعبئة الموارد وتنفيذ ولايته لا يزال فعالا للغاية وأكثر أهمية بعد مرور خمس سنوات على إنشائه. فقد عزز عمله وبات يضطلع بدور هام في دعم عمليات الإغاثة. واحتمال تجاوز مدفوعات الصندوق لعام ٢٠١٠ حاجز ٤٠٠ مليون دولار هذا العام يشير مرة أخرى إلى الدور الهام الذي يقوم به الصندوق. كما يسعدنا أن نرى زيادة التعريف بالصندوق وقيامه بدور أكبر في الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الإنسانية، وهو ما شهدناه بصفة خاصة في هايتي وباكستان، مما أسفر عن تخفيف حدة الكارثة الإنسانية بدرجة كبيرة.

ويتعين أن تكون إدارة الكوارث عملية شاملة لمعالجة جميع عناصر مرحلتي ما قبل وقوع الكارثة وما بعدها معالجة فعالة، بدءا بالوقاية والتخفيف والاستعداد وانتهاء بالاستجابة وإعادة التأهيل والتعمير والإنعاش. وتعتقد الهند والسويد أن الوقاية خير من العلاج. ومن ثم، يجب أن نكرس اهتماما أكبر ونخصص المزيد من الموارد للحد من مخاطر الكوارث والتأهب للكوارث ويتعين إدماجهما في السياسات الإنمائية.

والسويد والهند تشعران بقلق بالغ إزاء الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا، وتدينان بحزم وقوة الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

وتعتقد السويد والهند أيضا أن الاستجابة لحالات الطوارئ يجب أن تكون عملية شاملة. وللمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص جميعا أدوار هامة ينبغي القيام بها. ويجب أن نعمل في شراكة لاستغلال أوجه التآزر وتعزيزها. وبدعم عمليات الإنعاش المحلية والوطنية في مرحلة

مبكرة، ينبغي أن نسعى جاهدين إلى سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية وتحويل حالات الطوارئ إلى فرص للتنمية المستدامة. والهند والسويد مقتنعتان بضرورة استمرار الجهود الدولية في فترة ما بعد الكارثة واستعادة سبل العيش وبناء القدرة على استعادة الحيوية والحد من أوجه الضعف. ونأمل أن يركز المجتمع الدولي على تلبية تلك الحاجة، حتى ونحن نعالج مسائل الإغاثة في حالات الطوارئ.

والتعاون من أجل تعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية في مجالات الاستجابة لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث والتأهب للكوارث سيعود بالفائدة على الجميع. وفي عصر العولمة، تمتلك كل دولة قدرات وموارد وخبرات ومعارف يمكن استخدامها في شراكة بين جميع الدول والمجتمع الدولي لما فيه المصلحة المشتركة للأطراف كافة. ولذلك، يجب أن تعطي الأمم المتحدة أولوية قصوى للآليات التي تستفيد من تلك القدرات وتنشر أفضل الممارسات والمعارف.

والتعاون الدولي في مجال الإغاثة في حالات الكوارث والإغاثة الإنسانية هو التطبيق العملي للاعتقاد الهندي القديم بأن العالم أسرة واحدة. وذلك هو ما يبث الحياة في التضامن الدولي ويعطي معنى لفكرة التعددية في حياة الناس العاديين.

وقبل أن أختتم، أود، نيابة عن حكومتي السويد والهند وشعبيهما، أن أعرب عن أطيب التمنيات لجميع الحاضرين هنا بمناسبة موسم الأعياد المقبل والعام الجديد.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في السنوات الأخيرة، عانى العالم من كوارث طبيعية لم يسبق لها مثيل، كان لها وقع خاص على سكان البلدان النامية. وفي ضوء تلك الحالة، تصبح المساعدة الإنسانية في غاية الأهمية.

والتحديات التي نواجهها لا تقتصر على المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فحسب، ولكنها تتطلب بشكل متزايد التنسيق الفعال الذي يجب أن يكون متسقا مع أنماط التعاون التي تلبي الاحتياجات التي تحددها الدول والتي توضع في سياق المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩١.

ويمكن تلخيص الاستجابة وردود الفعل لحالات الطوارئ الإنسانية في ثلاثة مفاهيم، أولا، الدور المركزي للدولة المتضررة في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية؛ وثانيا، الإذن والقيادة الضروريان في تنسيق أعمال جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني؛ وثالثا، مبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية التي ينبغي أن تُراعى على النحو الواجب.

ووفد كولومبيا يؤيد جميع الجهود المبذولة لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية وفعاليتها التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المجتمع الدولي، وهو على استعداد للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات بشأن المسألة.

وكولومبيا تنظر إلى المساعدة الإنسانية من منظور شامل يتضمن الجهود المبذولة لدعم عملية إعادة بناء النسيج الاجتماعي للشعوب المتضررة والتي تساعد أيضا على بناء هياكل أساسية مادية واقتصادية دائمة بمجرد التغلب على الأزمة.

وفي سياق الاستجابة للكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة لدى مواجهتها، تعتقد كولومبيا أن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ يجب أن تكون مؤقتة وينبغي أن تشجع اتخاذ تدابير تتجاوز الإغاثة وتعزز القدرات المحلية في مجالي الوقاية والإغاثة في حالات الكوارث. وفي هذا السياق، يجب تعزيز التعاون الدولي من أجل الإدماج المنهجي لتدابير إدارة المخاطر والحد منها في سياسات واستراتيجيات التنمية والحد من الفقر. وفي هذا السياق، ونيابة عن مجموعة

الـ ٧٧ والصين، تسهم كولومبيا في إعداد مشروع القرار المعنون ”التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“.

ونظرا لأن الآثار المدمرة للإعصار توماس وتفشي وباء الكوليرا يؤديان إلى تفاقم زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير في هايتي، فإن أعمالنا من أجل ذلك البلد والتزاماتنا تجاهه يجب تعزيزها ويجب أن تتحقق فعلا. وترى كولومبيا أن عملية الأمم المتحدة في هايتي ينبغي أن تصبح عملية إنمائية حقيقية تلبي احتياجات البلد وتحقق نتائج ملموسة.

ودعمت كولومبيا هايتي بقوة باتخاذ إجراءات تصل تكلفتها إلى ١٨ مليون دولار. فقد أرسلنا أكثر من ٦٥٠ خبيرا وقدمنا الدعم اللوجيستي لأكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ من سكان هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أحرزنا تقدما في الوفاء بالتزاماتنا المالية بتخصيص ٤ ملايين دولار لصندوق إعادة إعمار هايتي الذي يديره البنك الدولي.

يرحب وفدي أيما ترحيب بمبادرة البرازيل لتعزيز مشروع القرار المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/65/L.47)، لأن مشروع القرار ذلك يؤكد مجددا التزام جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بتقديم الدعم والمساعدة لإعادة إعمار ذلك البلد وانتعاشة وانتقاله إلى التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنكرر تعاطفنا وتضامننا مع جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي التي عانت من تأثير إعصار توماس. ولذلك السبب يؤيد وفد بلدي اعتماد مشروع القرار A/65/L.48، المعنون ”تقديم المساعدة الطارئة ومساعدة إعادة الإعمار إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وهايتي، وغيرها من البلدان المتضررة من إعصار توماس“.

في الختام، أثبت تغير المناخ أنه أهم العوامل في الكوارث الطبيعية. ويجعل ذلك كولومبيا بلدا ضعيفا جدا. لقد شهد بلدي أعلى متوسط لعدد الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ في أمريكا اللاتينية على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية. نحن نواجه في الوقت الراهن حالة طوارئ لا مثيل لها في أعقاب الأحداث المناخية مثل الأمطار الغزيرة، التي تسببت في الفيضانات والانهيارات الأرضية التي تضرر منها حتى الآن حوالي مليوني نسمة. وقد قُتل المئات، بينما أُصيب آخرون واعتبر كثيرون في عداد المفقودين.

على الرغم من كل جهودنا الوطنية واستثمار ما يزيد على ٥٣٠ مليون دولار حتى الآن، فقد اضطررنا لإعلان حالة الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – كما فعل الرئيس. ونحن نناشد التضامن الدولي معنا لمواجهة الآثار الناجمة عن ظروف الشتاء غير الطبيعية التي تتضرر منها كولومبيا.

في ذلك الصدد، أود أن أشكر منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تضامنهما ودعمهما، اللذين نأمل أن يكون بوسعنا الاستمرار في الاعتماد عليهما.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): عملت المطالب الضخمة من النظام الإنساني الدولي خلال العام الماضي على إشراكنا جميعا – الحكومات والأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

في عام ٢٠١٠، عانى العالم من ضخامة الفيضانات في باكستان والزلزال الذي وقع في هايتي – وهما من أشد الكوارث الطبيعية المأساوية التي وقعت في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، كان هناك العديد من الكوارث الأخرى الصغيرة ولكن الخطيرة، مع عواقب وخيمة على البلدان وسكانها، فضلا عن عدد من الأزمات الطويلة الأمد التي كثيرا ما يتم إغفالها، ولا تزال تتطلب الدعم الإنساني من المجتمع الدولي.

تؤيد نيوزيلندا الأمم المتحدة في قيادتها وتنسيقها للعمل الإنساني الدولي في مجالي التأهب والاستجابة. وبشكل أكثر تحديدا، نحن نؤيد الدور المركزي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتتطلع نيوزيلندا بوصفها رئيسا لمجموعة دعم الجهات المانحة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى استضافة الاجتماع السنوي الرفيع المستوى للمجموعة في حزيران/يونيه من العام المقبل، وإلى الترحيب بوكيلة الأمين العام فاليري آموس في نيوزيلندا.

إن نيوزيلندا مؤيد قوي لمبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية وستواصل تقديم التمويل غير المخصص والأساسي إلى الأمم المتحدة والوكالات الأخرى لتوفير الدعم المرن الذي يمكن التنبؤ به. وحتى في الأجواء الحالية التي تنطوي على مصاعب مالية، مع مجموعة من الأولويات المتنافسة لعام ٢٠١١، فقد حافظنا على مستوى العام الماضي من التمويل الأساسي لشركائنا في الأمم المتحدة وزدنا تبرعنا إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وستواصل نيوزيلندا دعم الصندوق للمساعدة في توفير استجابة سريعة وفعالة وعادلة للأزمات الإنسانية، كبيرها وصغيرها، وستستجيب قدر الإمكان للنداءات الإنسانية المحددة.

ترحب نيوزيلندا بالجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز قيادة الأمم المتحدة وتنسيقها للشؤون الإنسانية داخل البلد. ونحن نشجع اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان بدء عمل المجموعات بسرعة، وتمكينها من التواصل بصورة فعالة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والحكومات الوطنية والجيش.

في ضوء خلفية تقلص الحيز الإنساني، وزيادة المخاطر الأمنية التي يتعرض لها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، نحن نؤيد عمل إدارة السلامة والأمن وعمل فرادى الوكالات لتعزيز النهج والنظم الأمنية.

تؤيد نيوزيلندا التحركات لجعل النظام الإنساني أقل تأثرا بالصدمات وأكثر تلبية للاحتياجات وأوجه الضعف. وبما أن المجتمع الدولي أصبح أكثر فعالية في التأهب والحد من المخاطر، يمكننا أن نعالج الحالات التي تتسم بالتعقيد بشكل أفضل حيثما يوجد بالفعل الضعف المزمن والحاد.

ما زال من الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بأكثر من ذلك بكثير – وعلى وجه السرعة – في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. إن الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ والمناطق الأخرى من أكثر الدول ضعفا أمام تلك الآثار والتأثيرات المحتملة للكوارث التي يتسبب بها المناخ. ويجب على المجتمع الدولي أن يستثمر أكثر في الانتعاش في وقت مبكر من أجل سد الفجوة بين العمل الإنساني المنقذ للحياة والتنمية في الأجل الطويل.

في الوقت نفسه، بما أن العديد من الدول الأعضاء تواجه قيودا مالية حادة، فإن النظام الإنساني الدولي يواجه ضغوطا ومطالب لم يسبق لها مثيل. ويتوقع مشرعونا المنتخبون ودافعو الضرائب والأطراف المؤثرة المحلية الأخرى أن تزيد المساءلة والأداء من جانب جميع شركائنا في التنمية والشركاء في المجال الإنساني. ولذلك من الضروري أن يكون عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل فرادى الوكالات، هاما وفعالا، وأن يظهر النتائج الملموسة والقيمة مقابل المال.

لا يمكن تنفيذ هذا العمل إلا مع المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والصليب الأحمر

وبخاصة القطاع الخاص، وكلها أطراف لديها الكثير لتقدمه ونحن نرحب بها جميعا في الشراكة. ومن الضروري أيضا أن يدعم هذا العمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

نحث جميع الحكومات والأطراف الأخرى على ضمان أن تتوفر للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تشترك في تقديم المساعدة الإنسانية إمكانية الوصول الكاملة وبدون قيود وفي الوقت المناسب إلى ضحايا الأزمات والكوارث ومن هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

في كل حالة من الحالات التي يتم فيها تقديم المساعدة الإنسانية، يجب أن يكون هدفنا الجماعي والفردي هو منع المعاناة الإنسانية والتخفيف منها، بغض النظر عن الموقع – وهو الهدف الذي يستحق دعمنا الكامل. ولذلك تشترك نيوزيلندا مع الذين يعلنون اليوم التزامهم الكامل تجاه النظام الإنساني الدولي.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليمن صباح اليوم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يود وفد شيلي أن يعرب عن امتنانه على تقارير الأمين العام المعنونة ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/65/82)، و ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“ (A/65/356)، و ”الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ“ (A/65/290)، و ”تقديم المساعدة الإنسانية إلى بلدان ومناطق مختارة، وتأهيلها“ (A/65/335).

نرحب بالمعلومات الواردة في تلك التقارير ونقدر كون تلك الوثائق تطلعية وأنها تلفت الانتباه إلى الاتجاهات الرئيسية والتحديات التي تتم مواجهتها في تقديم المساعدة الإنسانية وتتطلب اهتمامنا. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن التقرير المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ يدعونا إلى التفكير في كيفية تحسين إدارة تلك التحديات.

وفي نهاية المطاف تسعى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ لتخفيف حدة معاناة من تتعرض حياتهم للتهديد أو من تضرروا من الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المعقدة وعواقبها. ومحور استجابتنا هو اهتمامنا بالفرد وحقوق الفرد؛ ولذلك يقوم العمل الإنساني على أساس مبادئ الروح الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ومن المؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الأولية عن تقديم المساعدة الإنسانية على أراضيها، ولكن الواقع أن بعض الحالات، نظرا لتواترها أو حجمها أو القيود المؤسسية، تتطلب دعم المجتمع الدولي إذا أريد مواجهة التحديات الهائلة التي تمثلها. ولا تشكل المحافظة على الطابع اللاسياسي والمحايد للعمل الإنساني مجرد إحدى الركائز الأساسية للعمل الدولي الفعال فحسب، ولكنها أيضا شرط مسبق أساسي للشفافية في الاستجابة الإنسانية والتعاون الدولي. ولا شك أن هذه العناصر تتسم بأهمية خاصة للمحافظة على مصداقية العمل الإنساني وقيمته العالمية.

ونحن نرحب بالاستجابة المتعددة الأطراف المتزايدة لحالات الطوارئ الإنسانية التي تضطلع فيها الأمم المتحدة – بقدراتها وتجربتها وشرعيتها ووجودها على أرض الواقع – بدور محوري في تنسيق المساعدة الإنسانية دعما للسلطات الوطنية. ولا شك أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد أصبح أداة محورية في ذلك النظام، مما يمكنه من الرد السريع على حالات الطوارئ المفاجئة ومن تقديم استجابة مستمرة في حالات شح التمويل. ونظرا لإدراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للوقائع المحلية وقربها من البلدان المتأثرة، فإنها أيضا تضطلع بدور هام للغاية.

وفي الإعداد للمراحل اللاحقة للانتعاش وإعادة البناء والاستجابة لها ومتابعتها، فإن علينا أن ننظر في الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر عرضة للخطر في هذه الحالات وهي: النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. وشيلي، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحد مقدمي القرار ٢٩٠/٦٤ بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ، تؤكد مجددا على أن كتيب ''المعايير الدنيا للتعليم: التأهب والاستجابة والإنعاش'' الذي أصدرته الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في حالات الطوارئ في عام ٢٠١٠ أداة هامة للمساعدة في جهود إعادة الإعمار في البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وأشدد على الأولوية التي يوليها الكتيب للتركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة – بما في ذلك أهمية النظر في احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية والذهنية والبصرية – لدى تصميم مراكز التعليم، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي.

وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان فعالية المعونة الدولية هو كفالة اتساق الجهود الدولية وتنسيقها. وينبغي أن يكون التنسيق الكافي للقدرات المحلية القائمة للمنظمات والمجتمعات والقطاعات الإنتاجية في صميم جميع جهودنا. وعلى نحو مماثل، أبرزت التجربة الأخيرة الدور الكبير الذي يتعين أن يضطلع به كلا من المجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان المتضررة وفي الدول الأخرى. وغالبا ما تكون منظمات المجتمع المدني الأولى في حشد السكان المتضررين وتقديم المساعدة لهم. وعلاوة على ذلك، شهدنا أن العديد من الناس سيستجيبون لمعاناة الآخرين وهم قادرون على حشد موارد كبيرة للمجتمعات في إطار بلدانهم بالذات وفي البلدان الأخرى المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية.

وأخيرا، علينا ألا ننسى أن المجتمعات والمنظمات المحلية نفسها تقدم الدعم للأشخاص الذين فقدوا كل ما يملكون أو شردوا. وعلى نحو مماثل، فإن للقطاع الخاص قدرات كبيرة للإسهام في حالات الطوارئ والاستجابة لها بحشد الموارد وتقديم الخدمات والمواد الضرورية في مراحل الاستجابة والإنعاش وإعادة التأهيل، وبإيجاد الوظائف وتنشيط الاقتصاد، وهو أمر أساسي لمرحلة إعادة الإعمار اللاحقة. وسيؤدي إيلاء الاهتمام الكافي لقدرات هذه القطاعات إلى مزيد من الاستجابة الإنسانية المستدامة والشاملة، وهي أمر أساسي للتنسيق الوثيق لجميع القطاعات المعنية.

وفي الختام، لا يفوتني أن أشير إلى العلاقة المتبادلة الضرورية بين المساعدة الإنسانية واستجابة القدرات الوطنية وتنمية البلدان المتضررة.

السيد وتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن الزلزال المدمر في هايتي وكارثة الفيضان في باكستان والعديد من الأزمات الطارئة جعلت عام ٢٠١٠ عاما صعبا لنظام الاستجابة الإنسانية. وبالترافق مع الأزمة الاقتصادية، واجهت حالات الطوارئ منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس، ببداية تنطوي على أقصى تحد. وبعد أول شهرين من تولي مهام منصبها، فإن النرويج على ثقة بأنها قادرة على إنجاز المهمة. ونحن ملتزمون بدعم وكيلة الأمين العام الجديدة في جهودها الرامية إلى تعزيز النظام الإنساني الدولي وفي دورها بصفتها المتحدث الرسمي للعمل الإنساني القائم على المبادئ.

ويجب أن نستفيد من تجربة هايتي وباكستان لتحسين النظام الدولي للاستجابة الإنسانية، وأخذ الدروس بعين الاعتبار والتعلم منهما. وبشكل عام، كانت استجابة الأمم المتحدة للزلزال في هايتي مقبولة، بالنظر إلى الظروف الصعبة. ولكن القيادة كانت أضعف مما ينبغي وكان التنسيق فيما بين المجموعات هشا وكان الدعم المقدم للحكومة غير واف

بشكل عام. ويظهر اندلاع الكوليرا مؤخرا أن الحاجة إلى إيصال الخدمات ستستمر خلال الأشهر المقبلة وأن نظام المجموعات بحاجة إلى أن يدمج بشكل تدريجي في تنسيق قطاعي أوسع في ظل قيادة الحكومة الهايتية.

وظلت الفيضانات في باكستان تحديا رئيسيا آخر. وبالرغم من أن بلايين الأشخاص قدموا المساعدة، فإن جهود الإغاثة لم تنسق على نحو كاف ولم يستجب الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بالسرعة والمرونة المتوقعة. وسيشكل تحسين المساعدة الإنسانية وتنسيقها في الميدان أولوية للنرويج حينما نضطلع بدور رئيس مجموعة دعم الجهات المانحة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ابتداء من تموز/يوليه ٢٠١١. وتهدف النرويج إلى الانخراط مع مجموعة أقاليمية واسعة للدول الأعضاء للسعي للمشورة بشأن كيفية تعزيز فعالية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووجوده في الميدان.

لقد أظهرت الكوارث الطبيعية المدمرة التي وقعت مؤخرا ضعف أعداد السكان الهائلة، وبخاصة في المجتمعات الريفية والمستوطنات الحضرية غير الرسمية. وتقديم الاستجابات العاجلة والمرنة لهذه الكوارث أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح والممتلكات، ولكن تلك الكوارث تذكرنا أيضا بالحاجة إلى التركيز على الوقاية والتأهب وتكييف السياسات والتدابير. ولا بد من أن تكون هذه العمليات مملوكة محليا، ومن الاعتراف بالدور المركزي للدولة ومن إنشاء الأدوات الضرورية. ومن المتوقع أن يشكل العدد المتزايد للكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ وزيادة حدتها تحديا لأنماط الاستيطان الحالية وأن يؤدي إلى زيادة التشريد القسري. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، ستستضيف النرويج مؤتمر هانسن بشأن تغير المناخ والتشريد في القرن الحادي والعشرين، الذي سيستكشف بعض هذه التحديات ويعالج فجوات الوقاية المحتملة في المستقبل.

وفي حين ما زالت الاحتياجات الإنسانية تتزايد بسبب الصراع المسلح والكوارث الطبيعية والتحديات الهيكلية العالمية، فإن من الأهمية بمكان أن نضمن تقديم استجابة سريعة ومرنة وفعالة للسكان المتضررين، والعديد منهم من أكثر الفقراء والمحرومين في العالم. والتنفيذ الفعال للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الوصول إلى الفئات المعرضة للخطر وتوفير الأمن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية.

وبغية كفالة تقديم استجابة حسنة التوقيت وفعالة لضحايا الأزمات الإنسانية، تقوم حاجة إلى زيادة تعزيز التنسيق الذي تقوده الأمم المتحدة والى إخضاع الأمم المتحدة للمساءلة. وتحقيقا لهذه الغاية، علينا أن نضمن تقديم التمويل الكافي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع أننا مسرورون لأن تبرعات النداء الموحد قد ازدادت وان بلدانا جديدة انضمت إلى صفوف الجهات المانحة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، فإننا نؤمن إيمانا جازما بأنه يمكن للمزيد من البلدان وينبغي لها أن تقدم المزيد من التبرعات، وبخاصة من أجل دعم الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به المكتب. وفي الوقت الحالي، فإن ٩٥ في المائة من تمويل المكتب تقدمه تبرعات من ٣٩ دولة عضوا. ولا تقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة سوى نسبة الـ٥ في المائة المتبقية – وهي نسبة مئوية أدنى إلى حد كبير مما يقدم للمكاتب والإدارات الأخرى في الأمانة العامة ولا تكفي بأي حال من الأحول حتى لتغطية أكثر المسؤوليات الضرورية التي كلفت بها الدول الأعضاء. وهذا ليس مقبولا ولا مستداما. وبناء على ذلك، يلزم زيادة المساهمات المقدمة للمكتب من الميزانية العادية.

وأخيرا، أود أن اشدد على أن تعزيز نظم الإيصال في الميدان وتحسين التأهب والاعتراف بدور الدولة وتمويل المكتب بشكل أكثر ثباتا ستكون الأولويات الرئيسية للنرويج

في عام ٢٠١١ وبعده. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء بغية تحقيق هذه الأهداف.

السيد ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيان الذي أدلى به ممثل سانت لوسيا بالنيابة عن المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/65/L.48. ونحن ممتنون بشكل عميق لمقدمي مشروع القرار على تضامنهم مع سانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من الدول المتضررة من إعصار توماس.

ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وصل إعصار توماس إلى اليابسة في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأحس الناس بوطأة الإعصار في النصف الشمالي من سانت فنسنت – أكبر الجزر في دولتنا الأرخبيلية. كما أن النصف الشمالي لسانت فنسنت هو عمق أرضنا الزراعية وموطن أكثر جيوب الفقر الريفي العنيدة. وخلال فترة ساعات قصيرة، تضرر بشكل حاد أكثر من ١ ٢٠٠ مترل. ودمر العديد من هذه المنازل أو جعلت غير صالحة للسكنى. وتم إجلاء أكثر من ١ ٢٠٠ شخص إلى أماكن إيواء من الإعصار، حيث بقي العديد منهم لفترة أكثر من ستة أسابيع بعد ذلك. وتضررت بشكل حاد المدارس والجسور والمباني الحكومية وغيرها من البنية الأساسية.

ووفقا لمنظمتنا الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، هناك تدمير واسع الانتشار في صناعة الموز وتضرر بشكل كبير محصول الأشجار وقطاع الخضروات. وقرر المقيمون المستقلون أن زراعة الموز في النصف الشمالي للدولة دمرت بنسبة ١٠٠ في المائة. وتشكل صناعة الموز ركيزة حيوية لاقتصادنا، وسدد الإعصار ضربة مدمرة للاقتصاد الوطني وأسباب كسب الرزق لمئات المزارعين وأسرهم. وحددت التقديرات الكلفة الفورية للأضرار التي لحقت بالمنازل والبنية الأساسية والزراعة بمئات الملايين من الدولارات. بل إن التكاليف المتوسطة والطويلة الأجل كانت أكبر.

إن مشروع القرار يلاحظ على نحو صائب أن منطقة البحر الكاريبي بالغة الضعف أمام الآثار المادية والاقتصادية الناجمة من العواصف المدارية والأعاصير. وللأسف، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تخشى أن يكون الضعف متزايد بصورة مستمرة. وموسمنا للإعصار الأطلسي استمر في إحدى المرات لفترة خمسة أشهر وانتهى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفرضت الأنماط الجوية تمديد موسم الإعصار بفترة شهر كامل. وأيضا، ووفقا لإدارة الولايات المتحدة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، فان موسم الأعاصير لعام ٢٠١٠ كان أحد أكثر المواسم المزدحمة بالأعاصير المسجلة. وشهد هذا العام ١٩ عاصفة، منها ١٢ أصبحت أعاصير. ووفقا للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة، كان عام ٢٠١٠ الموسم الحادي عشر للأعاصير الأطلسية المتجاوزة للحدود العادية في الأعوام الـ١٥ الماضية. ويتبع ذلك أن ضعف منطقتنا أمام هذه الحوادث متجاوز للحدود العادية بشكل مماثل. ومن الواضح، مع كون ٧٣ في المائة من الأعاصير الأطلسية الأخيرة مصنفة باعتبارها متجاوزة للحدود العادية، انه قد يتعين علينا إعادة تقييم ما يشكل موسما عاديا للأعاصير.

وتغتنم سانت فنسنت وجزر غرينادين هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها للحكومات والمؤسسات والمنظمات التي قدمت لنا المساعدة في وقت حاجتنا الماسة. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشكر حكومات أستراليا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والبرازيل وجزر كايمان وكومنولث دومينيكا والاتحاد الأوروبي وغيانا واليابان وتايوان وترينيداد وتوباغو والولايات المتحدة، بالإضافة إلى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية.

إن عملية حكومتنا للإنعاش وإعادة الإعمار مستمرة. فنحن نبني المنازل. ونعمل مع المزارعين لمساعدتهم على إعادة الزراعة والبقاء على قيد الحياة في موسم بدون حصاد. ونقوم بتعزيز شبكتنا الوطنية للأمان بغية مساعدة أكثر الأشخاص المتضررين من الإعصار. ونحن نعيد بناء هيكلنا الأساسي واضعين في اعتبارنا ضعفنا أمام الأعاصير وارتفاع منسوب البحر.

وحتى بينما نشكر من ساعدونا حتى الآن في انتعاشنا، فإننا لا نزال نشدد على أهمية دعوة مشروع القرار إلى ”مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والتقنية والمالية الفعالة“ إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من البلدان التي للأسف تضررت من إعصار توماس. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار A/65/L.48 بتوافق الآراء.

السيد دورنغ (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشكل تنسيق المساعدة الإنسانية نشاطا أساسيا للأمم المتحدة. ولذلك أود أن أشارك الآخرين إعادة التأكيد على دعمنا الكامل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولأعمال منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (A/65/82)، الذي يبرز التهديدات والتحديات الحالية في هذا المجال ويقدم لنا استعراضا عاما للتقدم المحرز فيما يتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية.

إن القدرة على إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين تتعرض للخطر بشكل متزايد من جراء الأعداد المتزايدة للهجمات العشوائية على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومنشآتها ومركباتها. ويضطلع الطابع المتغير للصراعات المسلحة، التي تتسم في أغلب الأحيان بالإجرام واللصوصية، بدور هام في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، وفي العديد من حالات الصراع في جميع أرجاء العالم، لم يعد ينظر إلى الأطراف الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية على أنها محايدة، والهجمات عليها تتخذ طابعا سياسيا.

وبغية زيادة قبول المساعدة الإنسانية في البيئات الشديدة الخطورة ينبغي أن يكون إيصال هذه المساعدة بمنأى عن الأهداف السياسية والعسكرية ومدعما بتوعية مستمرة لقادة المجتمع والسلطات المحلية. وبغية تحسن سلامة القائمين بإيصال المساعدة الإنسانية وأمنهم، ينبغي أن تستكمل أي استراتيجية للاستجابة الإنسانية بالإدارة الأمنية المناسبة والممولة على نحو واف. ولذلك تؤيد ليختنشتاين نهج الأمم المتحدة الجديد للإدارة الأمنية، الذي يهدف إلى دعم العمليات الإنسانية بصورة أكثر فعالية.

ونحن نرحب بالجهود الإضافية المبذولة لزيادة التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بتعزيز إطار ”العمل معا من أجل إنقاذ الأرواح“، الذي أيدته ليختنشتاين من البداية. وفضلا عن ذلك، نناشد جميع الدول أن تصبح أطرافا في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الإضافي، الذي دخل حيز التنفيذ هذا العام.

وبوصفها بلدا صغيرا، فإن سياسات ليختنشتاين للمساعدة الإنسانية تستند إلى نهج متخصص، مع التركيز على النداءات المتدنية التمويل والمواضيع المحددة. ويتيح لنا الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ فرصة لتنفيذ هذه السياسات بطريقة متسقة. وخلال أوقات القيود المالية والاقتصادية هذه، أكدت ليختنشتاين مجددا على التزامها بتقديم التمويل الكافي والثابت للمساعدة الإنسانية. ونحن نتفق مع الآخرين على أن من الحتمي أن يتلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي أموالا وافية للوفاء بولايتيهما، بما في ذلك من ميزانية الأمم المتحدة العادية.

وقد ازداد عدد الأشخاص المشردين داخليا بشكل إضافي ليصل إلى ٢٧ مليونا. وفي أغلب الأحيان تخفق المساعدة التي يتلقونها في معالجة أوجه الضعف المختلفة للنساء والفتيات والصبيان والرجال. وتتعرض النساء للخطر بشكل خاص في حالات التشريد، إذ غالبا ما يجبرن على وضع استراتيجيات جديدة لإعالة أنفسهن وأسرهن. ونتيجة لذلك، لا يكون لديهن خيار في بعض الأحيان سوى السفر إلى مناطق غير مأمونة لإيجاد فرص العمل وتجارة الجنس من أجل الحصول على الطعام أو الاشتغال بالجنس. ويلزم بذل المزيد من الجهود لمعالجة الصلة بين العنف القائم على أساس نوع الجنس وأسباب كسب الزرق في أوضاع التشريد.

ويمثل الحصول على الوقود وحطب الحريق واستخدامهما في الأوضاع الإنسانية مجموعة من الأخطار الجدية. وغالبا ما تغتصب النساء والفتيات ويعتدى عليهن خلال جمع حطب الوقود خارج مخيماتهن. ويطلق الطبخ على النيران في الأماكن المغلقة الأدخنة السمية، مما يسبب التهابات الجهاز التنفسي التي تؤدي إلى موت عدد من الناس كل يوم – وبخاصة الرضع والأطفال – أكبر مما تسببه الملاريا. وفضلا على ذلك، فإن جمع حطب الحريق يؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي. ونحن مسرورون لأننا نشهد أن مشروع قرار هذا العام عن تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/65/L.45) يتناول هذه المسائل الهامة بصورة أوضح مما كان عليه الحال في الماضي، وبخاصة بإشارة مشروع القرار إلى المبادرات الوطنية والدولية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص نرحب بأدوات التوجيه المتعددة القطاعات التي أيدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في هذا الصدد. فهذه الأدوات ستساعد الأطراف الفاعلة الإنسانية على معالجة المسألة المتعلقة بالحصول المأمون على وقود الطبخ من بداية جميع حالات الطوارئ.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شكل العام ٢٠١٠ تحديا كبيرا للمجتمع الإنساني الدولي. فمع الزلزال المدمر في هايتي والفيضانات الشديدة في باكستان وغيرها من الكوارث الخطيرة التي وقعت في بنن وشيلي وإندونيسيا، تحملت قدراتنا على الاستجابة في بعض الأحيان فوق طاقتها. ولا يزال المجتمع الدولي، بالعمل بالتضامن مع الحكومات الوطنية والمحلية، يتعامل مع عواقب هذه الكوارث. واندلاع الكوليرا مؤخرا في هايتي يبرز بشكل إضافي أهمية الالتزام المستمر بالعمل الإنساني الدولي الفعال والمتسق.

وهذه الأزمات، بالترادف مع حالات الطوارئ المعقدة المستمرة في أفغانستان والسودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدد بصورة مباشرة حياة الملايين من الناس وتؤثر عليها. وينتظرنا المزيد من التحديات. فالهجرة وزيادة مستويات التوسع الحضري وانتشار الجهات الفعالة الإنسانية وازدياد القيود المفروضة على الحيز الإنساني تجعل مهمة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية أكثر تعقيدا.

وكل هذا يطرح سؤالا هاما. هل نحن، المجتمع الدولي، على استعداد جيد ليس لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية الحالية فحسب، بل أيضا لمواجهة الاتجاهات والتحديات في المستقبل؟ وبعد خمسة أعوام من تنفيذ استعراض الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٠٥، وإذ نقيّم الدروس المستفادة من استجاباتنا للازمات الأخيرة، فإن الوقت حان للتأمل العميق في هذا السؤال.

وتولي كندا أهمية كبيرة للجهود الرامية إلى تعزز قدرات استجابة النظام الإنساني الدولي. ولا تزال كندا تدعو إلى تعزيز تنسيق المجموعات ووضع آليات مالية مرنة وتعزز دور المنسقين الإنسانيين المقيمين وقدراتهم. وقدمت كندا دعما سياسيا وماليا ملموسا لجميع العناصر الرئيسية لجدول

أعمال الإصلاح الإنساني. ومن الواضح، وبفضل تفاني الجهات الفاعلة الإنسانية على الصعيد العالمي، أنه أحرز تقدم كبير. ولكن أزمات العام الماضي أبرزت على السواء أوجه القوة والمجالات التي تتطلب المزيد من العمل. والأمر الأساسي هو أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز قدرات النظام الإنساني الدولي، بما في ذلك بتنفيذ الدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة. وأود أن أبرز عددا من المجالات التي ترى حكومة كندا أن اهتمامنا الجماعي بها ودعمنا لها أمر مطلوب.

أولا، اتخاذ نهج جيد التنسيق نحو كفالة تقديم الاستجابة الإنسانية الحسنة التوقيت والفعالة مع تجنب ازدواجية الجهود. وفي هذا الصدد، فإن كندا تؤيد بقوة دور نظام تنسيق المجموعات ولكن بعض التحديات لا تزال قائمة، وبخاصة في تنفيذ التنسيق بين المجموعات. وسيكون من الأهمية بمكان لقادة المجموعات، بالعمل مع المنسقين الإنسانيين المقيمين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديد الفجوات الحالية في التنسيق بين المجموعات وإيجاد الحلول العملية لمعالجة هذه المسألة.

ثانيا، أبرزت الكوارث الكبيرة الأخيرة، على النحو الذي شهدناه في هايتي وباكستان، أهمية معالجة المسألة المتعلقة بالقدرات الاحتياطية. ونوع الكوارث الطبيعية وحجمها وتواترها تتطلب أن يكون المجتمع الدولي قادرا على النشر العاجل لموظفين مؤهلين بوصفهم وسيلة لتعزيز القدرات في الميدان. وتشعر كندا بالتشجيع من الجهود المستمرة في إطار الأمم المتحدة لتحسين القوائم الاحتياطية وتحديد أولويات التخطيط للطوارئ وتعزيز فرص التدريب وتحسين المسائل المتعلقة بواجب الرعاية، وهي تناشد الأمم المتحدة مواصلة تحديد أولولية هذه الأعمال.

(تكلم بالفرنسية)

ثالثا، تشكل عمليات تحديد الاحتياجات أساس جهودنا لتقديم المزيد من الاستجابات الإنسانية المناسبة والفعالة، مع ضمان استهداف تخصيص الموارد. وأحرز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقدما يدعو إلى التشجيع في الأعوام الأخيرة بغية وضع آليات وتعيين وتدريب الموظفين المطلوبين لإدارة أكثر عمليات تحديد الاحتياجات تنسيقا ودقة. وكندا تؤيد الجهود الرامية إلى تيسير اتخاذ القرار المرتكز على الأدلة، وهي تعتبر هذه الجهود خطوات رئيسية نحو تعزيز الاستجابات الإنسانية.

رابعا، تناشد كندا بقوة الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع الحكومات المضيفة والأطراف الفاعلة المحلية في الميدان التي تقدم المساعدة المنقذة للحياة من وقت وقوع أي كارثة. ومن الأهمية بمكان متابعة هذا الحوار والعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية وإدراجها جميعا في مراحل التخطيط وعمليات صنع القرار. وكان هذا درسا مستخلصا من زلزال هايتي. وستكون أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المستمرة للتواصل والدعوة مفيدة في تعزيز الشراكات بين الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الإنساني الدولي والقطاع الخاص.

وفي الختام، يمكنكم، سيدتي، التعويل على التزام كندا بالعمل بتعاون وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الشركاء الإنسانيين، فضلا عن العمل مع الدول الأعضاء، لتعزيز قدرات النظام الإنساني الدولي على الاستجابة. وهناك حاجة إلى تركيزنا والتزامنا الجماعيين لمواجهة التحديات التي تنتظرنا. ويجب أن نضمن معا أن إجراءاتنا تستند إلى النتائج وتفضي إلى اتخاذ إجراءات إنسانية دولية أكثر فعالية لصالح المحتاجين في جميع أنحاء العالم. وإذا لم نغفل عنهم فإننا سنجد المعنى الحقيقي لمهمتنا البالغة الأهمية والهدف منها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن حجم وشدة بعض الكوارث التي وقعت مؤخرا، بما في ذلك الكارثتان الكبيرتان اللتان وقعتا في هايتي وباكستان في العام نفسه، عرّضا قدرة الاستجابة العالمية للنظام الإنساني للكثير من الضغط. ومع ذلك، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعين على المجتمع الإنساني مواجهة مثل هذا التحدي. في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، كان على المجتمع الإنساني الاستجابة لكارثتين كبيرتين في فترة تقل عن ١٠ شهور. وهاتان الكارثتان هما كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي وزلزال باكستان. وفي كلتا الحالتين، كانت بعض القيود الأكثر أهمية التي واجهت النظام الإنساني هي توفر الموارد البشرية الكافية ونشر الأفرقة والمعدات في الوقت المناسب.

بالنسبة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكما بينت عمليات استجابتنا في هايتي وباكستان، فإن الاستثمار في التأهب والإبقاء على قاعدة من الموظفين والمتطوعين المحليين الملتزمين والمؤهلين والمدربين على مستوى عالٍ، أمر له قيمته. وفي هذا السياق، فإن بعض رسائلنا الرئيسية للدول الأعضاء والشركاء هي ما يلي.

أولا، إن الاستثمار الشامل في الحد من المخاطر والتأهب أمر أساسي وفعال من حيث التكلفة في التخفيف من الخسائر البشرية من الكوارث. وفي الوقت نفسه، يمثل الاستثمار الجدي في التأهب والإبقاء على الموارد البشرية والموظفين والمتطوعين ذوي الكفاءة والخبرة العاليتين، فضلا عن الإبقاء على وحدات متخصصة للاستجابة في حالات الطوارئ، استثمارا بالغ الأهمية بالنسبة للتأهب الفعال للاستجابة.

ثانيا، يشكل دعم وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية في الميدان، بوصفها أول المستجيبين، التي يمكن تعزيزها بواسطة جهود الاستجابة الدولية، النموذج الأفضل والأكثر فعالية.

ثالثا، إن توفر التمويل الكافي القابل للتنبؤ به في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية للاستجابة الإنسانية الفعالة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/65/82). ويستخدم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر صندوقا احتياطيا للطوارئ يعرف بصندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث، الذي يقدم استجابة فورية منقذة للحياة في حالات الكوارث. وفي عام ٢٠٠٩، تم استخدام الصندوق للاستجابة لـ ٩٦ كارثة في كل مناطق العالم، واستفاد من ذلك أكثر من ٢٠ مليون شخص – أي أكثر من ضعف عدد المستفيدين في العام السابق.

رابعا، يمثل التواصل مع المستفيدين عنصرا آخر بالغ الأهمية في الآلية الفعالة لمواجهة الكوارث، حسبما تعلمنا من هذه الكوارث. وفي هايتي، استخدمنا طريقة ابتكارية جديدة، بالشراكة مع القطاع الخاص، من خلال استخدام تكنولوجيا خدمة الرسائل القصيرة، ومحطات الإذاعة والوسائط الاجتماعية المحلية. وتيسّر هذه التكنولوجيا التواصل مع المستفيدين وتشركهم لكي يتمكنوا من المشاركة بصورة كاملة رسم استجابتنا.

ولئن كانت هذه الكوارث الواسعة النطاق قد تسببت في خسائر فادحة ومعاناة كبيرة، وجذبت بحق انتباه وسائط الإعلام والجمهور، فإن الكثير من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم يعاني من آثار الكوارث الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الكوارث البطيئة الظهور. وغالبا ما يتم نسيان هذه الكوارث الأصغر نطاقا والأكثر تواترا. إنها تعمل على تآكل سبل عيش الناس، وتزيد أوجه ضعفهم وتقوض التنمية المستدامة وجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

اليوم، يوجد لدى الاتحاد الدولي أكثر من ٥٢ نداء قائما، وهو ما يمثل الحاجة إلى أكثر من ١,٨ بليون فرنك سويسري. وتغطي هذه النداءات كوارث من جميع المستويات وفي جميع أنحاء العالم، مثل الفيضانات في غرب أفريقيا، حيث تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات في نزوح مئات الآلاف من الناس، وتدمير الهياكل الأساسية العامة، وتجريف المحاصيل وغرق الثروة الحيوانية. وفي الشهرين الماضيين، وحدهما، تضرر الملايين من الناس بسبب الفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث المتصلة بالمناخ في جميع مناطق العالم.

وختاما، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بالعمل وبتعزيز التنسيق مع الأطراف الإنسانية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وفي الوقت نفسه تأكيد أن التزامنا بمبادئنا الأساسية هو أفضل الوسائل المتاحة لكسب ثقة الجميع من أجل الوصول إلى المحتاجين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد فولمان (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالإنكليزية): يسر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تخاطب الجمعية العامة بشأن موضوع تنسيق الشؤون الإنسانية.

في عام ٢٠١٠، وبدون أن ننسى الأزمات الإنسانية الأخرى، فإن حجم الكارثتين المأساويتين في هايتي وباكستان والصعوبات الضخمة التي تمت مواجهتها في توفير النوعية الجيدة من المساعدة والحماية في الوقت المناسب، تذكر المجتمع الدولي والأطراف الإنسانية مرة أخرى بالتحديات التي تنطوي عليها الاستجابة الإنسانية والحاجة المستمرة إلى تحسين تنسيق المساعدة الإنسانية. ويرجع الفضل في هذه التحسينات إلى المتضررين من الأزمات الإنسانية.

وتعتمد اللجنة نهجا عمليا نحو التنسيق وتشترك مع الآليات التي تقر بأن التنسيق ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتقديم خدمات إنسانية أفضل وأنسب من حيث التوقيت. وينبغي القيام بتنسيق الشؤون الإنسانية في الميدان أولا وقبل كل شيء. وينبغي أن يستند التنسيق إلى الواقع وأن يكون عملي المنحى. وبعبارة أخرى، لا تزال اللجنة ملتزمة بالتنسيق على أساس المهارات والقدرات الحالية المتاحة لكل منظمة في السياق المعني، وإمكانية الوصول والتمويل، بدلا من الاستناد إلى الأمور المحتمل تحقيقها في المستقبل.

في نطاق المبادئ الأساسية للجنة الصليب الأحمر الدولية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – وبخاصة مبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال والنزاهة – تدعم اللجنة آليات التنسيق القائمة وتنسق عملياتها مع الأطراف الإنسانية المختلفة – وبخاصة شركائها الطبيعيين، جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية – في البلدان التي تعمل اللجنة فيها. ومع ذلك، ستنأى اللجنة عن القيام بأي تنسيق من شأنه أن يعيق قدرتها على أن تكون منظمة

موثوقة ومحايدة ومستقلة تقوم بأنشطة إنسانية بحتة. وفي حالات الصراع المسلح، تعتمد قدرة اللجنة على الوصول إلى المحتاجين، وكذلك أمن موظفيها، على قبول الأطراف المختلفة للصراع بعمل اللجنة.

لذلك، وفي ضوء تلك المبادئ، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالنظر بعناية في المخاطر عند البت في كيفية تنسيق أنشطتها خارج الحركة مع المنظمات التي تنوي دمج العمليات الإنسانية في الأهداف السياسية والعسكرية. وينبغي المحافظة على الفصل بين العمل الإنساني والعمل السياسي والعسكري، حيث أن عدم وضوح تلك الخطوط الفاصلة يعرض للخطر أمن موظفي المساعدة الإنسانية والقدرة على الوصول إلى المحتاجين.

تقر اللجنة بالدور والمسؤوليات التي تتحملها الدول المضيفة عن توفير الحماية والمساعدة لسكانها عند التضرر من الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان. وتكيف اللجنة استجابتها لتتلاءم مع الاحتياجات الإنسانية مع مراعاة قدرات السلطات المسيطرة على الأراضي حيث ترغب في العمل وتتفادى الحلول محلها أو الازدواجية في العمل الذي تقوم به. وعند الضرورة، نحن نتبادل جميع المعلومات اللازمة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بطريقة شفافة وبشكل سري، مما يتيح المجال لأن يكون لديها فهم واضح للعمليات التي تقوم بها اللجنة والاستنتاجات التي خلصت إليها. ومع ذلك، وبسبب ولاية اللجنة، وبالتالي أنشطتها في حالات الصراع المسلح وحالات العنف الأخرى، من الضروري أن تحترم الدول والجهات الفاعلة من غير الدول حياد اللجنة واستقلالها ونزاهتها لتحقيق الوصول إلى جميع الأشخاص المتضررين من تلك الحالات.

يجب على العمل الإنساني المعاصر دمج المسؤوليات والقدرات المحلية بطريقة أكثر حسما. إن الأزمات الإنسانية الراهنة تمثل تحديا لمدى كفاية الاستجابة الإنسانية على أساس التدخل الوحيد من المنظمات الدولية. وينبغي لجهود التنسيق كفالة أن تستند الاستجابة الإنسانية إلى القدرات الوطنية القائمة الخاصة والعامة. وقد تعلمت اللجنة أن الاستجابة الإنسانية الفعالة تعتمد على إقامة شراكات حقيقية بين الجهود الوطنية والدولية.

بالنسبة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فأنها تعتبر هذه الشراكات هامة لفعالية استجابتها الشاملة. وفي حالات الطوارئ، تظل الجمعيات الوطنية الشركاء الأساسيين للجنة في العمل. وتستفيد لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من قدرات الجمعيات الوطنية، وتكفل، حسب الحاجة، الدعم المالي و/أو نقل الخبرات والتكنولوجيا لتمكين الجمعيات الوطنية من الاستجابة لحالات الطوارئ، إما وحدها أو بالشراكة مع اللجنة. وإذا أُريد لتلك الشراكات أن تكون ناجحة، فإنها يجب أن تستند إلى المساواة والاحترام المتبادل. وختاما، لن يكون بالإمكان إقامة شراكة اللجنة في إطار الاتحاد الدولي إلا إذا احترمت الجمعيات الوطنية المبادئ الأساسية للحركة، ولا سيما الحياد والاستقلال والنزاهة، وأتيح لها المجال للقيام بذلك.

بسبب ما يتسم به العمل الإنساني من تعقيد، تبقى اللجنة ملتزمة بتنسيق أنشطتها مع جميع الأطراف الإنسانية في آلية التنسيق التابعة للأمم المتحدة، بهدف توفير أفضل حماية ومساعدة ممكنتين للشعب وضمان أن تدعم الاستجابة الإنسانية القدرات الذاتية على الانتعاش والتكيف للأشخاص المتضررين من الصراعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. وفي الواقع، فإن حد ذلك الالتزام هو قدرة اللجنة على الوصول إلى المحتاجين وضمان أمن موظفيها. ولن يكون من الممكن الوفاء بذلك الالتزام إلا بدعم الدول لولاية اللجنة وطرائق عملها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة الدولية.

السيدة كلين سولومون (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): يسر المنظمة الدولية للهجرة أن تأخذ الكلمة اليوم فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، (A/65/82).

أثبت العام ٢٠١٠ أنه عام آخر مليء بالتحديات الكبيرة التي واجهها تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ لأن الأزمات في كثير من البلدان تتطلب تعاون وشراكة مجموعة واسعة ومتزايدة من الأطراف الفاعلة الإنسانية. ويوفر تقرير الأمين العام فرصة ثمينة لتقييم التقدم المحرز واستخلاص الدروس للمستقبل فيما يتعلق بالوسائل الجديدة للعمل معا.

يعد التعاون والتنسيق العنصرين الأكثر أهمية في العمل التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة في حالات نزوح السكان والتحركات السكانية المفاجئة. إن مسألة التشرد الداخلي متعددة الأوجه، وتتطلب عمل العديد من المنظمات بشأن مختلف الجوانب والتعاون لتلبية احتياجات الحماية والمساعدة والانتعاش للمشردين داخليا. وبعد مرور عدة سنوات على تنفيذ النهج العنقودي، بما في ذلك استخدامه على وجه التحديد في الاستجابة للزلزال في هايتي، شهدنا إحراز نتائج ملموسة من حيث التعاون والتنسيق.

وفي ذلك الصدد، يمثل التنسيق بين المجموعات والقيادة القوية في الأنشطة الإنسانية مجالين هامين حيث التحسينات ضرورية ليتسنى لنظام المجموعات تحقيق كامل إمكاناته. إن إحدى المسؤوليات الرئيسية للمنظمة الدولية للهجرة في الجهود المبذولة في حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم هي العمل كقائد مجموعة للتنسيق وإدارة المخيمات على الصعيد العالمي في حالات الكوارث الطبيعية. وتقر المنظمة الدولية للهجرة بأنه ينبغي ألا تتم إقامة المخيمات خلال حالات الطوارئ الإنسانية إلا كملاذ أخير، وأنه ينبغي تشجيع النازحين على البقاء مع العائلات المضيفة والعودة إلى ديارهم عندما يكون ذلك آمنا وممكنا.

مع ذلك، فإن ضمان أن يتوفر لمواقع المشردين داخليا الدعم لإدارة المخيمات في الحالات حيث تقوم الحاجة إلى المخيمات هو أحد الأولويات الرئيسية للمنظمة الدولية للهجرة. وتستمر المجموعة في العمل من أجل زيادة قدرتها على دعم وكالات إدارة المخيمات وتوسيع نطاق التغطية ليشمل مواقع النازحين التي ليس لديها وكالات مخصصة لإدارة المخيمات. وتعمل مبادرتا تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات التابعتين للمنظمة الدولية للهجرة على تحويل استراتيجيات المجموعات هذه إلى استجابات مختلفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الفلبين وإثيوبيا ونيبال وتيمور – ليشتي، وكما ذكر سابقا، في هايتي. ومجالات التركيز هي تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، وتيسير نشر المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بالمواقع والسكان المتضررين، ومعالجة العنف القائم على نوع الجنس، ودعم الشركاء في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بتنسيق المخيمات وإدارتها في مواقع المشردين داخليا، بما في ذلك المجتمع المدني المحلي والسلطات المحلية، وضمان تحقيق المعايير الموحدة، والاتصال والعمل مع الحكومات المحلية والسكان المتضررين.

ولكن، الاستجابة الإنسانية لا تقتصر على الأطراف الإنسانية. إذ يجب أن تتم قيادتها وتنسيقها بالاشتراك الكامل من جانب الحكومات. وبسبب المسائل الشاملة والمتعددة الأبعاد في الاستجابة الإنسانية، مثل المسائل المتعلقة بنوع الجنس وملكية الأراضي وإزالة الركام والتخطيط الحضري،

فإن الحكومات المحلية بالغة الأهمية وهي أطراف مؤثرة ضرورية في تلك الاستجابة. وبدون توجيهاتها وقيادتها بشأن المسائل الرئيسية، قد تتم إعاقة النظام الإنساني في تقديم استجابته أكثر فعالية في دعم الحكومات.

وتمثل القدرة على إجراء البحوث تحديا خاصا في الاستجابة في حالات الطوارئ وتنسيق المساعدة الإنسانية، كما اتضح في هايتي وباكستان هذا العام. وعلى الرغم من أن جميع الوكالات قدمت دعما متميزا في مجال البحث استجابة لتلك الحالات الطارئة، فإن حجم الكوارث وضع حدود تلك القدرات الإضافية على المحك. ويجب زيادة تحسين الإجراءات الموحدة للاستقدام السريع لموظفي الاستجابة لحالات الطوارئ والإجراءات الإدارية لعمليات الشراء والدعم اللوجستي من أجل زيادة فعالية الاستجابة الإنسانية وحسن توقيتها. وتكتسي نفس القدر من الأهمية، خارج نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ، ضرورة أن تشارك جميع المنظمات مشاركة مخلصة في الأجل الطويل مع الموظفين المناسبين ذوي الخبرة الحاصلين على الدعم على نحو كاف.

ختاما، يتطرق تقرير الأمين العام إلى موضوع آخر يثير القلق الشديد – وهو تغير المناخ والتدهور البيئي. وأدى كلاهما إلى عواقب وخيمة هذا العام بالنسبة للملايين من الناس وبلدانهم، وسيستمران في ذلك بالنسبة للمجتمعات في المستقبل القريب والبعيد. وفي ذلك الصدد، تود المنظمة الدولية للهجرة أن تكرر دعوة الأمين العام إلى التحول من استجابة ناجمة عن الصدمة إلى استجابة تستند أكثر إلى الاحتياجات وأوجه الضعف. وعلى وجه الخصوص، نود تسليط الضوء على أن التغيرات البيئية التدريجية، مثل الجفاف والتصحر، فيما يبدو هي أحد العوامل الأقل وضوحا التي تدفع إلى الهجرة أكثر من الأحداث البيئية القاسية.

مع ذلك، من المتوقع أن تتسبب تلك العمليات التدريجية في معظم الهجرة البيئية في الأجل الطويل. ولئن كانت جميع البلدان معرضة للخطر، فإن البلدان النامية أكثر عرضة للخطر لأن الموارد والقدرات المتاحة لها أقل بكثير لمعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي والتكيف معهما. وعموما، من المرجح أن تكون الهجرة البيئية داخلية بصورة أساسية، مع نسبة أصغر بين البلدان المجاورة وأعداد أصغر تهاجر لمسافات طويلة. ومن الضروري أن يتم إدراج الهجرة البيئية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك السياسات الإنمائية والإنسانية وسياسات التكيف.

وفي الختام، تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بخدمة أضعف الفئات في أوقات الأزمات وهي ما زالت حريصة على العمل بجد واجتهاد مع شركائها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا لمنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، البارونة فاليري آموس، فضلا عن تقديرنا لشركائنا والداعمين لنا، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لما أبدوه من التزام ثابت بتحسين قدرات الاستجابة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/65/L.25 و A/65/L.31 و A/65/L.45 و A/65/L.46 و A/65/L.47 و A/65/L.48.

طلب أحد الممثلين الكلمة تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكره بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل تعليلا للتصويت.

السيد فايسبرود (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أن إسرائيل ستشترك في توافق الآراء على مشروع القرار A/65/L.46، المعنون ”تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني“.

على النقيض من الكثير جدا من قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بمنطقتنا، فإن مشروع القرار المعروض علينا هو بشكل أساسي بناء في نهجه. إنه يسعى إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في زيادة قدرته الاقتصادية والإنمائية، وهو هدف ظلت إسرائيل ملتزمة به وتدعمه لسنوات عديدة.

يمكن رؤية التزام إسرائيل بتحقيق ذلك الهدف من خلال التدابير الهامة التي اتخذناها على مدار العام الماضي لتحسين الحياة في الضفة الغربية. وعلى الرغم من استمرار المخاطر الأمنية، قمنا بإزالة المئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠، شهد جسر اللنبي، الذي تم تمديد ساعات عمله حتى منتصف الليل، زيادة في حركة مرور الركاب بنسبة ١٣ في المائة، وفي حركة مرور المركبات بنسبة ١٦ في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩.

تبين هذه التدابير النتائج الواضحة، التي تتجلى بوضوح من خلال الأرقام المقدمة من صندوق النقد الدولي. ففي فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠ وحدها، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٩ في المائة في الضفة الغربية و ١٦ في المائة في غزة، وهو يستمر بوتيرة استثنائية.

يدرك الشعب الفلسطيني ذلك التحسن في حالتهم. ووفقا لأحدث دراسة استقصائية للمعهد الدولي للسلام، يعتقد ٥٧ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية أن الأمور في مجتمعهم تسير في الاتجاه الصحيح. ويمثل ذلك أكثر من ضعف عدد الفلسطينيين الذين أجابوا على ذلك النحو في استطلاع الرأي نفسه في العام الماضي.

اتخذت إسرائيل خطوات هامة لتحسين حالة السكان الفلسطينيين في غزة، التي لا تزال تحت قبضة منظمة حماس الإرهابية. وعلى الرغم من استمرار الهجمات الإرهابية المنطلقة من قطاع غزة، اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار المهم المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه لتحرير النظام الذي تدخل بموجبه إلى المنطقة السلع المدنية ولزيادة تدفق المواد اللازمة للمشاريع تحت إشراف المنظمات الدولية. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الشاحنات التي تدخل قطاع غزة بنسبة ٩٢ في المائة منذ حزيران/يونيه. كذلك، وافقت إسرائيل حتى الآن على ٧٨ مشروعا دوليا، بما في ذلك مدارس جديدة تابعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من المشاريع المختلفة. واتخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي المزيد من التدابير في ٨ كانون الأول/ديسمبر، التي تسمح بالتدفق السريع للصادرات من قطاع غزة.

وينبغي ألا يتم إجراء مناقشة اليوم بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، في فراغ. ويجب ألا ننسى أن غزة لا تزال المنطقة التي تُطلق منها الصواريخ يوميا على البلدات والمدنيين الإسرائيليين. وهي المكان الذي يشن منه الإرهابيون الهجمات على المعابر الحدودية وحيث يستمر تكديس الأسلحة والذخائر في انتهاك للقانون الدولي. وفي اليوم نفسه لاتخاذ إسرائيل التدابير لزيادة تدفق الصادرات من قطاع غزة، أطلقت الصواريخ وقذائف الهاون على البلدات الإسرائيلية، مما تسبب في إصابة أحد المدنيين.

بالتالي، يجب على أي مناقشة لتقديم المساعدة الإنسانية في منطقتنا معالجة مسألة الأمن البالغة الأهمية، التي هي جزء لا يتجزأ من رفاه الفلسطينيين والإسرائيليين على حد السواء. ولذلك، فإن إسرائيل ترحب بالفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار، التي تنص على:

”وإذ تشدد على أهمية سلامة ورفاه جميع الناس، وبخاصة النساء والأطفال، في منطقة الشرق الأوسط برمتها، واللذين يتيسر تعزيزهما، في ظروف منها توفر بئية مستقرة وآمنة“. (A/65/L.46، صفحة ٢)

وتمثل تلك الفقرة بداية متواضعة لترسيم العلاقة المتكاملة بين الأمن في الميدان ورفاهية الناس في منطقتنا.

مع ذلك، فإنه لا يزال لدى إسرائيل تحفظات فيما يتعلق بجوانب معينة من مشروع القرار، ولا سيما مناقشته لسياسة لتقديم المساعدة إلى قطاع غزة، التي لا تجسد احتياجات إسرائيل الأمنية فيما يتعلق بتقديم المساعدة وغيرها من المسائل. وينبغي لأي قرار بشأن المنطقة أن يكون واضحا جدا إزاء المخاطر الأمنية الكامنة في غزة التي لا تزال إسرائيل تواجهها يوميا. بالإضافة إلى ذلك، فإن وصف مشروع القرار للحالة الإنسانية التي تواجه الفلسطينيين لا تجسد الحقائق في الميدان أو الأرقام المتعلقة بالنمو الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من المنظمات الأخرى. وينبغي ألا نأخذ ذلك النمو باعتباره أمرا مسلما به أو نرفض التدابير الهامة التي اتخذتها إسرائيل لتحسين الاقتصاد الفلسطيني، وإنما ينبغي إعطاؤها التقدير الذي تستحقه، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار التحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل.

على الرغم من هذه الشواغل وغيرها من دواعي القلق، تشترك إسرائيل في توافق الآراء على مشروع القرار دعما للمبادئ الأوسع نطاقا لمساعدة الشعب الفلسطيني وتنميته. وتدعو إسرائيل الفلسطينيين إلى العودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. إن تحقيق السلام نهج ذو اتجاهين وليس ذي اتجاه واحد. ونؤكد أنه لن نتمكن من تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن إلا من خلال المفاوضات الثنائية التي تعالج شواغل الجانبين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.25.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/65/L.25، المعنون ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“، أود أن أسجل رسميا في المحضر البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

عملا بالفقرة ١٩ من مشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد جلسة تذكارية خاصة للجمعية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل. ومن المفهوم أن الجلسة التذكارية الخاصة للجمعية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل، المشار إليها في الفقرة ١٩، ستكون جزءا من برنامج الجمعية العامة، وذلك باستخدام استحقاقاتها خلال ساعات العمل العادية، أي من الساعة ١٠/٠٠ إلى ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى ١٨/٠٠. وعلاوة على ذلك، وبما أنه لا توجد أي إشارة إلى احتياجات جديدة من الوثائق للحدث المقرر تنظيمه في عام ٢٠١١، من المفترض أنه لا توجد حاجة إلى خدمات وثائق إضافية. وبناء على ذلك، فإنه في حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/65/L.25، لن تنشأ عن ذلك متطلبات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ويُسترعى انتباه الوفود إلى أحكام الفرع سادسا من قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٤٨ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية المعهود إليها بالمسؤوليات عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، وأكدت مجددا أيضا على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.25، المعنون ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مشروع القرار A/65/L.25، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أستراليا، إسرائيل، إكوادور، أندورا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سان مارينو، سانت لوسيا، صربيا، الصين، غيانا، مالطة، موناكو، هايتي، الهند، هولندا، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.25؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.25* (القرار ٦٥/١٣١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.31، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مشروع القرار A/65/L.31، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: بنغلاديش، الجمهورية الدومينيكية، كوستاريكا، هايتي، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.31؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.31* (القرار ٦٥/١٣٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.45، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مشروع القرار A/65/L.45، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إثيوبيا، إسرائيل، بابوا غينيا الجديدة، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا، كوستاريكا، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هايتي، الهند، وهندوراس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.45؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.45* (القرار ٦٥/١٣٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.46، المعنون ”تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مشروع القرار A/65/L.46، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: الاتحاد الروسي، أندورا، بنغلاديش، بنن، البوسنة والهرسك، بيرو، تركيا، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الرأس الأخضر، سان مارينو، السنغال، شيلي، صربيا، غينيا، ليختنشتاين، مالي، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، نيوزيلندا، وهندوراس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.46؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.46* (القرار ٦٥/١٣٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.47، المعنون ”المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والإنعاش وإعادة الإعمار استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في هايتي، بما في ذلك الآثار المدمرة للزلزال“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مشروع القرار A/65/L.47، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أستراليا، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تركمانستان، تركيا، توغو، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سيشيل، صربيا، غيانا، فرنسا، قبرص، الكاميرون، كوبا، كوستاريكا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، النرويج، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، اليابان، اليمن، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.47؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.47* (القرار ٦٥/١٣٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.48، المعنون ”تقديم المساعدة الطارئة ومساعدة إعادة الإعمار إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وهايتي وغيرها من البلدان المتضررة من إعصار توماس“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مشروع القرار A/65/L.48، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تركيا، توغو، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،

رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، الكاميرون، كولومبيا، ليتوانيا، مالطة، مصر، موناكو، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.48؟

اعتمد مشروع القرار *A/65/L.48* (القرار ٦٥/١٣٦).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بشأن القرارات المتخذة للتو، أود أن أذكر الوفود بأن شرح الموقف تحدد مدته بعشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد فيرميرك (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم في هذه المرحلة من الإجراءات، سيدتي الرئيسة، على إدارتكم الفعالة لهذه الجلسة للجمعية العامة بشأن المسائل الإنسانية.

يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ الجمعية بتوافق الآراء للقرار ٦٥/١٣٥ بشأن المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والإنعاش وإعادة الإعمار استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في هايتي، بما في ذلك الآثار المدمرة للزلزال. ونشكر البرازيل على مبادرتها. وبعد مرور ١١ شهرا على الزلزال، فإن الحالة في الميدان ما زالت تدعو إلى القلق البالغ، وخاصة منذ أن ضرب الإعصار توماس في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر البلد، الذي يعاني حاليا من تفشي وباء الكوليرا الذي أودى بالفعل بحياة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص.

ويظهر القرار المتخذ اليوم الاهتمام الوثيق الذي توليه الجمعية العامة للحالة في هايتي. ونرحب بالعناصر الواردة في النص بشأن الجهود التي تبذلها جميع الأطراف الفاعلة للمشاركة في الاستجابة الإنسانية بقيادة الحكومة وفي ظل الدور التنسيقي العام للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وينوه القرار بإسهام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك منظمات المجتمع المدني. ويفهم الاتحاد الأوروبي أن الجمعية العامة تشيد لدى اتخاذها القرار بالعمل القيم الذي تضطلع به جميع المنظمات غير الحكومية، وأن الإشارة إلى المنظمات الدينية تقتصر على سياق الاستجابة الإنسانية في هايتي.

ويقدر الاتحاد الأوروبي أيضا عناصر القرار ذات الصلة بحالة الضعف التي يعانيها المشردون داخليا الذين يعيشون في المخيمات منذ قرابة العام، والذين يجب إيجاد حل دائم ومستدام من أجلهم. وفي هذا الصدد، سعدنا بما سمعناه في الأسبوع الماضي من المنظمة الدولية للهجرة عن مغادرة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا للمخيمات الآن، وذلك من إجمالي ١,٥ مليون كانوا يسكنون هذه المخيمات في ذروة الأزمة خلال شهور الصيف. كما نرحب بالاهتمام الذي يوليه القرار لضرورة معالجة مسألة العنف الجنسي والعنف الجنساني ودعوة الأطراف الفاعلة العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات المساعدة والإنعاش في هايتي.

واستمرار تضامن المجتمع الدولي مع شعب هايتي لا يزال أمرا ضروريا بشكل مطلق لمواصلة الاستجابة الإنسانية وجهود التعمير. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم هايتي في هذه الفترة الحرجة والصعبة.

السيد تاكاشيما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة فيما يتصل بالقرار ٦٥/١٣١. واليابان ترحب باتخاذ القرار وتثني على جهود بيلاروس وروسيا وأوكرانيا في سبيل اتخاذه. وقد سعدت اليابان بالانضمام إلى توافق الآراء وبالاشتراك في تقديم القرار مرة أخرى، وذلك باعتبارها أحد

المساهمين الرئيسيين في جهود المجتمع الدولي لتقليل آثار كارثة تشيرنوبيل إلى أقصى حد وتخفيفها.

كما تود اليابان الإعراب عن الأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدة كافية لهذا العمل المستمر الذي يمول من التبرعات، والذي يشمل إعادة بناء مرفق للإيواء ومشاريع السلامة المرتبطة به في تشيرنوبيل على النحو الموصوف في الفقرة ٦ من القرار. وتغتنم اليابان هذه الفرصة للتشديد على ضرورة أن تعزز الأطراف الفاعلة الرئيسية جهودها لاستكمال هذه المشاريع وأن يوسع المجتمع الدولي نطاق الدعم لهذا العمل الهام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الدول الأعضاء على تأييد القرار ١٣٤/٦٥ بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، الذي اتخذته الجمعية للتو بتوافق الآراء. والقرار يأتي في وقت شديد الأهمية للشعب الفلسطيني الذي يستعد للنهاية الحتمية للاحتلال غير الشرعي المستمر منذ ٤٣ عاما. وهو يأتي في وقت تتخذ فيه السلطة الفلسطينية خطوات نهائية وحاسمة باتجاه نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وبناء مؤسسات دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

وندعو الدول الأعضاء كافة مرة أخرى إلى تكثيف دعمها القيم والوفاء للمبادئ التي ترمز إليها هذه المنظمة. كما ندعوها إلى حماية استثمارها في السلام بممارسة سلطتها الأخلاقية والقانونية وبإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الاستجابة لتوافق الآراء الدولي ووقف استعمارها وإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي يشكل العقبة الوحيدة أمام السلام في منطقتنا ويعوق التنمية الفلسطينية وتقرير المصير للفلسطينيين.

وإذا أوقفت السلطة القائمة بالاحتلال عدوانها المنهجي واستغلالها غير القانوني للموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني وتدميرها لسبل عيشه ومشاريعه الإنمائية، فإن ذلك سيظهر بشكل إيجابي جدا وجود حسن نية حقيقي ونوايا حقيقية. وأود أن أذكر في هذا المقام بأن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بتلبية احتياجات السكان الخاضعين لاحتلالها، وبأن القانون الإنساني الدولي يحظر أيضا العقاب الجماعي ويعتبره جريمة حرب.

ولئن كان ممثل إسرائيل قد حاول رسم صورة وردية للحالة في الضفة الغربية في الأرض الفلسطينية المحتلة، اسمحوا لي أن أشير إلى أن ما يحدث عكس ذلك تماما. ففي الوقت الحالي، فإن إجراءات إسرائيل في القدس وحصارها لـ ١,٥ مليون فلسطيني في غزة وكذلك تعطيلها لإمكانات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بحصارها وحواجز الطرق التي تنصبها، وهو ما يشهد عليه جميع التقارير الدولية، تثبت أن النمو في الضفة الغربية، الذي أشار إليه ممثل إسرائيل، كان من الممكن أن يصبح في حالة أفضل بكثير لو كانت الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية وأعمال العنف الشعواء التي يرتكبها المستوطنون الذين يروعون المدنيين والمزارعين في الضفة الغربية قد توقفت. وهذه هي الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، و مرة أخرى أذكر الجمعية العامة بالاستنتاج الرصين الذي خلص إليه آخر تقرير للبنك الدولي بهذا الخصوص:

> ”ما لم يتخذ إجراء في المستقبل القريب لمعالجة العوائق المتبقية أمام تطوير القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام، ستظل السلطة الفلسطينية معتمدة على المانحين ولن تتمكن مؤسساتها، مهما كانت قوية، من تعزيز قيام دولة لديها مقومات البقاء“.

ومن المعتاد أن يثير الوفد الإسرائيلي مسألة الإرهاب لأنه يفترض أنه سيجري التعامل مع ادعاءات الإرهاب باعتبارها أمرا مقدسا. وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، فإن الأعمال الإرهابية الغاشمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون غير الشرعيين ضد الشعب الفلسطيني واضحة جدا بما لا يدع أي مجال للشك أو يسمح بقبول هذه الحجج الكاذبة.

وتترجم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياسة الإرهاب هذه إلى تدمير للممتلكات والهياكل الأساسية والمباني العامة والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، فضلا عن القتل المتعمد للعشرات من المدنيين، مما أدى إلى معاناة الشعب الفلسطيني وحاجته إلى تقديم مساعدات دولية بصورة عاجلة. وفي الشهر الماضي فحسب، دمرت السلطة القائمة بالاحتلال طريقا كان قد تم بناؤه مؤخرا بمساعدة دولية.

أما بالنسبة للاحتياجات الأمنية المزعومة لدولة إسرائيل، فمن المستغرب جدا أن نرى استخدام هذه الاحتياجات مرة أخرى لتبرير جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، في حين كانت هذه المحاولات قد فشلت في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القبول بهذه المزاعم ينافي الأمور البديهية، بالنظر إلى الإجراءات الإسرائيلية في الميدان. فكيف يهدد شارع السلام في قرية قراوة بني حسان الأمن الإسرائيلي إذا كان تدميره يبرر بهذه الذريعة؟ وكيف يمكن لشبكات المياه والصرف الصحي أن تهدد أمن إسرائيل وتبرر بالتالي تدميرها ورفض السماح بإعادة بنائها؟ وتحديدا، كيف يمكن لإمدادات الطاقة، التي تمثل شريان الحياة لمستشفيات غزة، وآبار المياه وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية أن تشكل تهديدا لأمن إسرائيل؟

ومن الواضح أن أيا من هذه الأهداف للعدوان الإسرائيلي لا يمكن أن يشكل تهديدا لأمن أية دولة، ناهيك عن أمن دولة مدججة بالسلاح مثل إسرائيل. وفي الواقع، فإن أعمال التخريب والتدمير هذه بما لها من تداعيات مدمرة للغاية هي التي تدحض حجة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

وأخيرا، فإن فلسطين تعرب مرة أخرى عن امتنانها للمساعدة القائمة على المبادئ التي تقدمها البلدان والمنظمات الدولية. ونحن ندعوها إلى تكثيف دعمها القيم للشعب الفلسطيني، وهو يقترب من موعده المظفر مع الحرية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر السيد هيرمان شابير، الممثل الدائم لهولندا، على تنسيق المشاورات والمفاوضات بشأن القرارات التي اتخذت في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود الفرعية من (أ) إلى (د) من البند ٦٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.